

الباحث يستطيع أن يقسمها إلى ثلاثة أجزاء واضحة هي : المقدمة التي أوضح فيها منهجه وأسس النقدية ، ودفاعه عن المتنبي ، ونقده التطبيقي . وهذا القسم الأخير هو الذي تصدق تسميته « الوساطة » ، لأن المؤلف تناول ما عجب على أبي الطيب في شعره وما أخذه عليه العلماء من مآخذ ، وناقشه وحلله وفصل القول فيه ، وهذا هو الجزء الذي يتضح فيه النقد الموضوعي الدقيق ، (١) وتبدو قدرة الجرجاني على النقد الصحيح .

ويقوم منهج القاضي العام على « المقايسة » أي : قياس الأشباه والنظائر . وبذلك اختلف عن الآمدي الذي اتخذ الموازنة أساساً له في كتابه . ولكن المقايسة التي سار عليها لا تخلو من مزالق كالتعميم والإيهام المنطقي وعدم الوقوف على رأي قاطع لا سيما فيما لا يمكن الاتفاق عليه بين النقاد ذوي الأذواق المختلفة .

واتضح الاتجاه العلمي في الوساطة وبذلك مهّد السبيل لتحوّل النقد إلى بلاغة عند صاحب الصناعتين ، وكانت لغة الفقه والقضاء واضحة كل الوضوح ، وليس ذلك بغريب من ناقد اتخذ القضاء له مهنة ، ولذلك نجد الحذر فيما يعرض وفيما يحكم بين المتنبي وخصومه . يضاف إلى ذلك التواضع الذي يسم الكتاب ، فلم يدع المؤلف انه عالم ، ولم يتسرع في الحكم إلا بعد أن يرجع إلى النصوص ويوازن بينها ويظهر ما فيها من محاسن أو مساوئ . قال موضحاً هذا الاتجاه : « وليس لك أن تلزمني تمييز ذلك وأفراده والتنبيه عليه باعيانه كما فعله كثير ممن استهدف للالسن ولم يحترز من جنابة التهجم فقال : معنى فرد وبيت بديع ، ولم يسبق فلان إلى كذا أو انفرد فلان بكذا ، لأني لم أدع الإحاطة بشعر الأوائل والأواخر بل لم أزعم اني نصفته سماعاً وقراءة فدع الحفظ والرواية ولعل المعنى الذي أسمه بهذه السمة والبيت الذي أضيفه إلى هذه الجملة في صدر ديوان لم أتصفحه أو تصفحته ولم أعثر بذلك السطر منه ، أو عساني أن أكون رويته ثم نسيت أو حفظته لكنني أغفلت وجه الأخذ منه وطريقة الاحتذاء به . وإنما أجسر في الوقت بعد

(١) بظر النقد المنهجي عند العرب ص ٢٧١ ، والقاضي الجرجاني للسمة ص ١١٤ .